

خبراء أعميون يطالبون حكومة الانقلاب بوقف استهداف المحامين  
الحقوقيين و28 منظمة تطالب بالإفراج الفوري عن المحتجزين منهم



الأربعاء 12 يونيو 2024 08:31 م

طلابت 28 منظمات حقوقية بالإفراج الفوري عن جميع المحامين والحقوقيين المحتجزين بسبب نشاطهم الحقوقي أو لتقديمهم المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات أو لتعاونهم مع آليات الأمم المتحدة، داعية السلطات المصرية إسقاط التهم وإلغاء الأحكام الصادرة بحق كافة المحتجزين لمجرد ممارسة حقوقهم، بما في ذلك محامي الجبهة المصرية لحقوق الإنسان.

وأكدت المنظمات، في بيان مشترك أن استخدام الحكومة المصرية المستمر للملاحقات القضائية والاعتقالات لدوافع سياسية، هو جزء من حملة قمع مستمرة للمجتمع المدني ولل مجال العام، ويعكس حجم تجاهل حقوق الإنسان، على نحو يتناقض مع التصريحات الرسمية الصادرة في المحافل الوطنية والدولية.

كما عبر المتضامنون عن تأييدهم ما ورد في خطاب المقررين الأميين الخمس المنشور في 19 مايو الجاري، والموجه للحكومة المصرية، بشأن الاستهداف المتواصل للمحامين المعنيين بقضايا حقوق الإنسان، من خلال توظيف تشريعات مكافحة الإرهاب للزج بهم في السجون أو إجبارهم على وقف نشاطهم الحقوقي.

وتطرق الخطاب لوقائع تتعلق باستهداف المحامين محمد عيسى راجح ومحمود عبد المجيد عادل، من الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، اللذان تم اتهامهما في يونيو 2023 بالانضمام وتمويل جماعة إرهابية في قضية أمن دولة، انتقامًا من عملهم على توثيق الانتهاكات الحقوقية وتقديم المساعدة القانونية لضحايا والتعاون مع آليات الأمم المتحدة.

وطالب المقررون حكومة الانقلاب بوقف الملاحقات القضائية والاعتقالات التعسفية بحق المحامين، بما يستجيب للمطالب السابقة لخبراء الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية المصرية. وفي هذا الصدد، تؤكد المنظمات الموقعة أن هذا الاستهداف يمثل نوعًا من أعمال التهريب والانتقام من المحامين بسبب اهتمامهم بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان وتعاونهم مع آليات الأمم المتحدة.

الخطاب المشار إليه أرسله المقررون الأميون الخواص المعنويين بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان، واستقلالية المحامين والقضاة، وحرية الرأي والتعبير، وحرية التنظيم والتجمع السلمي، وحماية حقوق الإنسان في إطار مكافحة الإرهاب، في 20 مارس 2024، وقد تسلمته الحكومة المصرية دون أي رد.

وأوضحت المنظمات أن هذا الاستهداف للمحامين الحقوقيين يعد نمط وممارسة متكررة من جانب السلطات المصرية. ففي عام 2017 تم القبض على المحامي ومؤسس رابطة أهالي المختفين قسرًا إبراهيم متولي قبيل سفره لجنيف لحضور اجتماع مع الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري، وما يزال متولي رهن الحبس الاحتياطي المطول حتى الآن.

كما سبق أن ألفت السلطات القبض على المحامي عزت غنيم، المدير التنفيذي للتنسيقية المصرية للحقوق والحريات، وزميلته المحامية الحقوقية هدى عبد المنعم، وآخرين من المؤسسة نفسها، مكيلة لهم الاتهامات بسبب عملهم الحقوقي، وقضت محكمة أمن الدولة طوارئ لاحقًا بحبسهم.

وفي أغسطس 2018 أصدرت محكمة إرهاب بالقاهرة حكمًا غيابيًا بحق الحقوقي المصري بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بالسجن 15 عامًا، بسبب تصريحات أدلى بها خلال فاعلية أممية.

المنظمات الموقعة:

الجبهة المصرية لحقوق الإنسان  
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان  
شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان الأفريقية  
منظمة العفو الدولية  
مؤسسة حرية الفكر والتعبير  
لجنة العدالة  
الديمقراطية من أجل العالم العربي الآن  
المفوضية المصرية للحقوق والحريات  
المنبر المصري لحقوق الإنسان  
المبادرة المصرية للحقوق الشخصية  
إيجيب وايد لحقوق الإنسان  
مركز التديم  
الأورو -متوسطية للحقوق  
فير سكوير  
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان  
فريدم هاوس  
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية  
هيومان رايتس ووتش  
منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان  
مؤسسة دعم القانون والديمقراطية  
منظمة محامون من أجل المحامين  
مينا لحقوق الإنسان  
مركز الشرق الأوسط للديمقراطية  
ريدريس  
منصة اللاجئيين في مصر  
مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان  
المفكرة القانونية  
معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط